الدليل على مذهب من نفى الجوهر وهم جمهور المتكلمين او يقال
ان قوله لان الحاصل قيامهما معاً بالجوهر دليل على بطلانه مطلقاً
واما قوله اذ هما معاً حيث الجوهر تبعاله فدليل خاص ببطلان
قيام العرض بالعرض القائم بالمتحيز على ان يكون حرف العطف
محذوفا ولا يبعد ان يقال ان معنى قيام العرض بالعرض القائم
بالجوهر ليس الا اتصافه به وهو ليس بمحال **قول** المحشي وايضا
معنا قيامه به انما هذا ليس بغاير للدليل الاول في المآل
والحاصل بل في مجرد العبارة والطريق **قول** المحشي غايته
لابد في هذا من خصوصية من تحيز لئلا يلزم الترجيح بلا
مرجح **قول** المحشي اختصاص الشئ بالشئ كما في صفاته تعالى
بالنسبة الى ذاته لا يقال انه اذا كان الفاعل موصوفا بالفعل
والفعل موصوفا بالحسن فيلزم اثبات الحكم لمحل الفعل
ايضا لانا نقول المقدمة الاجنبية غير صادقة ههنا
والا يلزم اتصاف الواجب بالذات بالامكان الذاتي في
الحقيقة مع ان الواجب بالذات لانه موصوف بالصفات
الذاتية القديمة وهي موصوفة بالامكان الذاتي في الحقيقة
مع ان الواجب بالذات غير موصوف بالامكان الذاتي
لان كلا من الوجوب الذاتي والامكان الذاتي والامتناع
الذاتي نقيض الاخر **قول** المحشي مفهوم كلي اه ظاهره
يدل على ان الصدق على موجد يقتضي كون الصادق
وجوديا مع انه ليس كذلك او كثير من المفهومات
العدمية يصدق على كثير من الموجودات الخارجية
كالقضايا الموجبة المعدولة المحمولات فالمراد
انه يجوز ان يكون مفهوم كلي حصة منه موجودة
وحصة منه معدومة وهو صادق عليهما والحال
انه لا يقال

انه لا يقال عليه انه معدوم صرف **قول** المحشي انه منقوض
باتصاف الفعل بالامكان الوجودي يحتمل ان يكون
الوجودي صفة الفعل المذكور لان النقض انما يتم
باتصاف الفعل الموجود بالامكان بناء على ان قيام
الامكان بالفعل المعدوم ليس من باب قيام العرض
بالعرض وح يكون قوله بعين ما ذكر من الدليل متعلقا
بقوله انه منقوض ويحتمل ان يكون صفة الامكان فح
يكون متعلقا بقوله الوجودي فيكون المراد من الفعل
المذكور هو الفعل الموجود بناء على ما مر انفا والمآل
واحد على كلا الاحتمالين وتقرير النقض هكذا ان الامكان
مفهوم زائد على مفهوم الفعل المتصف به اذ قد يعقل الفعل
ولا يخطر بالبال امكانه ثم هو وجودي لان نقيضه لا امكان
وهو عدمي والا لما صدق على المعدوم وهو الممتنع بالذات
انه ليس يمكن الى اخر الكلام واذا كان قيام العرض بالعرض
باطلا يلزم ان لا يكون ذلك الفعل ممكنا مع انه ممكن في
نفسه لانه ليس بواجب بالذات ولا يمتنع بالذات فثبت
انه ممكن بالذات لان الاشياء منحصرة فيها اعلم ان الامكان
من الامور العقلية التي لا وجود لها في الخارج كالوجوب
والقدم والحدوث ونحوها لانه لو كان موجودا فنسبة
الوجود اليه لا تكون الا بالامكان والا فيكون بالوجوب
لان نسبة الوجود الى الموجود منحصرة في الوجوب و
الامكان فاذا لم تكن بالامكان فتكون بالوجوب واذا
كانت بالوجوب لكان الممكن واجبا وهو باطل فتعين
ان يكون النسبة الوجود الى الامكان بالامكان فينقل
الكلام الى امكان الامكان فيلزم التسلسل في المدأ ف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)